

الحوار

مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

الاقتصاد السوري على شفير الانهيار: الأسباب، والسياسات، وتداعيات قانون "قيصر"

تقرير تقدير موقف صادر عن الوحدة المجتمعية في مركز الحوار السوري

الأحد 7 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو/حزيران 2020 م

ملخص تنفيذي:

بدأت في النصف الثاني من عام 2019 بوادر أزمة اقتصادية شديدة تضرب الاقتصاد السوري؛ وقد برزت ملامحها بشكل واضح في انهيار كبير لليرة السورية بعد استقرار نسبي استمر لمدة ثلاثة سنوات، ترافق مع ارتفاع كبير في أسعار جميع السلع، ولاسيما السلع الأساسية. وحاول نظام الأسد توجيه أصابع الاتهام لأسباب خارجية - وخاصة العقوبات الاقتصادية- وتحميلها مسؤولية تفاقم المعاناة الإنسانية التي يعيشها السوريون.

يشير هذا التقرير في قسمه الأول إلى أن الاقتصاد السوري كان يعاني من مشاكل عميقة، وكان يتجه نحو الانهيار الحتمي قبل إقرار العقوبات الأمريكية جراء قانون "قيصر"، وذلك لِمَا خَلَفَتْه السنوات السابقة للقانون من خسائر اقتصادية ضربت قطاعاته الأساسية، ودمرت بنيته التحتية، وأفقدته نسبة كبيرة من رأس المال البشري والمالي، كما أن إصرار النظام على إعطاء الحل العسكري الأولوية بدّد ما تبقى من ثروات وموارد الاقتصاد، وحرّم المدنيين من الحصول على متطلباتهم الأساسية.

وإلى جانب ذلك ساهمت العقود الاستثمارية طويلة الأجل التي وقّعها هذا النظام مع داعميه، في محاولة منه لسداد الديون المتراكمة، ودفع فاتورة التدخل العسكري في إفقار البلد لنصف قرن قادم على الأقل، في حين ساهمت الخلافات الداخلية الأخيرة مع رامي مخلوف الذي يدير عشرات من الشركات الاقتصادية ويتحكم بمفاصل الاقتصاد السوري في تسريع عملية هذا الانهيار؛ لاسيما وأنه تزامن مع تراجع الدعم الإيراني الذي أنقذ الاقتصاد السوري في سنوات سابقة. ومع الاضرابات السياسية والاقتصادية التي تشهدها لبنان، وهي الساحة الخلفية التي كان يدير منها نظام الأسد تعاملاته المالية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة كورونا التي ما زالت تلقي بظلالها على معظم دول العالم.

واستعرض التقرير في قسمه الثاني السياسات التي دأب نظام الأسد على التعامل بها في مواجهة الأزمات المالية السابقة، والتي يتوقع أن يستمر بها لاحقاً، وتتركز في عدد من النقاط، أهمها: السماح بانهيار مفاجئ ثم التدخل لاحتوائه واستيعابه، مع اتباع سياسة مستمرة بالإنكار واتهام الغير بالتأمر على البلاد بغية زيادة التحشيد الشعبي وإسكات أي انتقادات داخلية، بالإضافة إلى استثمار الأزمة لزيادة القبضة الأمنية والتضييق على المواطنين، وإطلاق العديد من الحلول والمبادرات الوهمية التي تهدف إلى استغلال ما تبقى من أموال في جيوب السوريين، واستخدامها في احتواء النقمة الشعبية المتصاعدة.

وتطرق التقرير في القسم الثالث إلى قانون "قيصر" والجدل الحاصل حوله؛ بين مؤيد للقرار يعتبر أنه أداة لإضعاف النظام وتسريع سقوطه ومنعه من التعافي أو من الاستفادة من عملية إعادة الإعمار، ومَن يرى أن قانون "قيصر" له بُعد سياسي يخدم مصلحة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وسيلقي بظلاله على المدنيين في سوريا وسيزيد من معاناتهم، بينما لن يؤثر بشكل فعّال ولن يلزم نظام الأسد بتقديم التنازلات أو الامتثال للشروط المطلوبة لرفع العقوبات، حيث سيستعرض مجموعة من الآراء في الساحة والردود عليها.

كما تطرق القسم الثالث إلى بعض الآثار المحتملة، والتي يمكن أن تزيد نسبة الفقر والمعاناة، إلى جانب ارتفاع الظواهر السلبية ونسبة الجريمة والتجنيد، مع تداعياته على العمل الإنساني الذي سيشهد مزيداً من القيود والصعوبات، وخاصة على المستوى المالي، كما أنه قد يفسح المجال أمام نظام الأسد لاستثمار هذا العمل واستخدامه كأداة لخدمة مصالحه ومعاينة خصومه.

مقدمة:

بعد مرور 3 سنوات على استقرار سعر صرف الليرة السورية عند حاجز الـ 500 ل.س مقابل الدولار الواحد، بدأت الليرة السورية بالانهيار المتسارع في النصف الثاني من عام 2019، لتصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، وتسببت هذه الانهيارات بظهور بؤار كارثة اقتصادية بدأت على شكل فقدان للعديد من السلع الأساسية كالأدوية وحبوب الأطفال، وارتفاع كبير في أسعار بقية السلع؛ فازدادت شكاوى المواطنين، وانتشرت دعوات للتظاهر احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية المزرية، ولقيت هذه الدعوات تجاوباً كبيراً في محافظة السويداء، واستمرت على مدى أيام.

واستنفرت ماكيننة نظام الأسد الإعلامية في حملات مكثفة تحاول تحميل مسؤولية الأزمة الاقتصادية للعقوبات الخارجية التي تم إقرارها مؤخراً في سياق ما يُعرف بقانون "قيصر"¹، والتهرب من الاعتراف بالإخفاق والمسؤولية تجاهها، والعمل على حشد التعاطف الداخلي والخارجي من أجل الضغط لإلغائها، وخاصة مع وجود أزمة كورونا التي ضربت جميع دول العالم.

ومع دخول قانون "قيصر"² حيز التطبيق تعالت الأصوات مجدداً بين بعض السوريين - من مختلف الأطياف السياسية- الذين تخوّفوا من أن تداعيات تلك العقوبات ستحيل حياة المدنيين في مناطق سيطرة النظام إلى جحيم، وستسبب حدوث مجاعات ونتائج كارثية، معتبرين أن هؤلاء المدنيين -رغم كل ما لحق الاقتصاد من ضرر في السنوات الماضية- كانوا قادرين على تدبير أمورهم بالحد الأدنى إلى أن جاء هذا القانون، بينما رأى آخرون أن قانون "قيصر" خطوة مهمة وضرورية لإضعاف نظام الأسد وتسريع سقوطه، لاسيما وأن تأثيراته على المدنيين ستكون محدودة لأنه راعى الاحتياجات الإنسانية واستثنائها من العقوبات.

وفي سبيل فهم التأثيرات الاقتصادية المتوقعة جراء تطبيق قانون "قيصر" على حياة المواطنين السوريين نجد من الضرورة -كما صنعنا في القسم الأول من هذا التقرير- تقديم صورة للواقع الاقتصادي الذي تغير في السنوات التسع الماضية، ومعرفة ما إذا كان متجهاً باتجاه التعافي أو الانهيار، وسيتلمس التقرير في قسمه الثاني ملامح السياسة الاقتصادية التي اعتمدها حكومات نظام الأسد المتعاقبة، فيما سيتعرض القسم الثالث لبعض النقاط "الإشكالية" في قانون "قيصر" التي اختلف الناس حولها، واستشراف بعض الآثار المتوقعة نتيجة تطبيقه³.

ولا بد من الإشارة إلى أنه من الصعب التنبؤ الدقيق بالتأثيرات الاقتصادية المتوقعة لقانون "قيصر" على المدنيين؛ نظراً لحدائث ظهور القانون وتطبيقه، ولأنّ جلّ ما قيل في هذا المجال يعود إلى نطاق التحليلات القائمة على قراءات متعددة للواقع، بالإضافة إلى وجود العديد من العوامل السياسية الخارجية التي يمكن أن تؤثر في مجال تطبيق العقوبات ولا يمكن التكهّن بها⁴.

¹ لا بد من الإشارة بالعمل البطولي الذي قام به "قيصر" الذي انشق عن نظام الأسد، وعرض نفسه وأسرته لمخاطر جمة، كما ينبغي الإشادة بفريق العمل السوري في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها الذي عمل بشكل دؤوب لتذليل الوصول إلى انتقال الملف من قضية إعلامية إلى ما هو أعمق من ذلك.

² ينظر: التقرير الموضوعي للندوة الحوارية: قانون "قيصر": الأسباب والتوقعات والمآلات. مركز الحوار السوري ديسمبر 2019 الرابط:

<http://sydialogue.org/ar/144>

³ سيركز التقرير بمجمله على الوضع الاقتصادي في محاولة لتكوين صورة متكاملة، نظراً لأن طبيعة العقوبات اقتصادية يتوقع أن تكون آثارها الأكبر اقتصادية أيضاً، ولن يناقش الأبعاد السياسية الأخرى للقانون كونها لم تتضح بعد.

⁴ كالوصول إلى توافق أمريكي إيراني معلن أو غير معلن، أو حدوث تغير في السياسة الأمريكية بعد الانتخابات الرئاسية القادمة.

أولاً: واقع الاقتصاد السوري قبل قانون "قيصر":

يعتبر استقرار قيمة العملة في أي بلد من البلدان دليلاً على استقرار اقتصاد هذا البلد، بينما تشير التقلبات في أسعار العملة إلى مشاكل في السياسات النقدية والاقتصادية؛ حيث تؤدي هذه التقلبات خاصة عندما تكون كبيرة ومستمرة لفترة طويلة إلى حدوث تضخم كبير في أسعار السلع وانسحاب المستثمرين من السوق⁵. ومنذ اندلاع الثورة السورية في آذار 2011 تغيرت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار بشكل واضح، وخاصة مع توسع رقعة الاحتجاجات وخروج العديد من المناطق عن سيطرة نظام الأسد، ولجوءه للحل العسكري والأمني، مما تسبب بتعطل الاقتصاد السوري وتضرر العديد من قطاعاته، وخاصة الزراعي والصناعي والسياحي. إلا أن نظام الأسد استطاع التحكم بسعر صرف الليرة حتى بداية عام 2013 الذي شهد بدايات انهيار العملة؛ فقد شهد سعر الصرف انهياراً حاداً في منتصف عام 2013 هبطت فيه الليرة السورية بشكل مفاجئ من 70 ل.س لتصل إلى حدود 300 ليرة للدولار الواحد خلال أيام قليلة⁶، ثم تحسنت قيمة الليرة السورية لتصل إلى حدود 160 ل.س للدولار بعد تدخل البنك المركزي، واستمرت قيمة الليرة السورية بالانخفاض بشكل تدريجي لتشهد منحدرًا جديدًا منتصف عام 2016، حيث تغير فيه سعر الدولار مقابل الليرة السورية خلال أيام قليلة من 380 ل.س، ليصل إلى حدود 600 ل.س، ثم عاد ليصل لحدود 515 ل.س بعد تدخل البنك المركزي مجدداً، وظلت قيمة الليرة السورية مستقرة لمدة 3 أعوام حتى منتصف عام 2019، لتشهد انهيارات متسارعة في منتصف عام 2019⁷.

على حافة الانهيار

يبدو وضع الاقتصاد السوري المتردي جداً حالياً متوقعاً ومنطقياً بالنظر إلى الظروف التي مرّ بها، حتى إن تأخر انهياره حتى هذه اللحظة كان مدعاة استغراب؛ فالاقتصاد السوري لم يكن يوماً مبنياً على أسس متينة، ولم تتم إدارته بسياسة واضحة، وإنما كانت خيوطه بيد بضعة أشخاص مقربين من الدائرة الحاكمة يتحكمون به بشكل كبير، وكان من المفترض انهياره في وقت مبكر لولا الدعم المالي الكبير والواضح الذي حصل عليه من بعض داعميه، وخاصة إيران⁸. وتشير العديد من الدلائل إلى أن الانهيار الاقتصادي كان قادماً لا محالة، حتى قبل قانون "قيصر" نتيجة لجملة من الأسباب، وأهمها:

⁵ "Factors that Lead to an Economic Crisis", smallbusiness.chron., 16-04-2020, <https://bit.ly/3dkj55V>

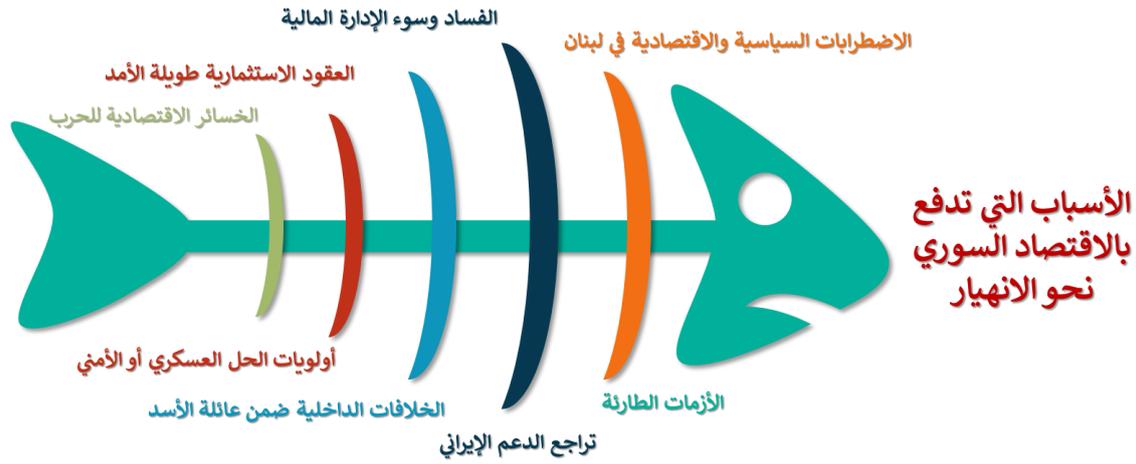
⁶ تزامن هذا الانهيار مع الحديث عن تدخل عسكري أمريكي رداً على استخدام نظام الأسد السلاح الكيماوي، وهو الأمر الذي لم يتم.

⁷ بالأرقام.. مسيرة هبوط الليرة السورية منذ 2011، موقع قناة الآن، تاريخ النشر 2020/3/14، <https://bit.ly/3dSdfOb>، وموقع الليرة اليوم،

<https://bit.ly/37n07hf>

⁸ من ندوة شارك فيها خبراء اقتصاديون حول الازمة الاقتصادية الحادة في سوريا وتداعياتها على الملف السوري، المجلس السوري البريطاني SBC، تاريخ الندوة

<https://bit.ly/2B4FE5I>. 2020/6/19



1- الخسائر الاقتصادية للحرب:

قدّر بحث حديث صدر مؤخراً من قبل المركز السوري لبحوث السياسات الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2019 بحوالي 530.1 مليار دولار، ويشمل هذا الرقم الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي⁹ البالغة 420.9 مليار، والزيادة في الإنفاق العسكري بحوالي 37.8 مليار، والأضرار التي لحقت بمخزون رأس المال وقدرها 64.6 مليار، إضافة إلى الخسائر في الإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز المقدر بـ 9.9 مليار¹⁰.

كما شهد الدعم الحكومي تراجعاً مطرداً؛ فانخفض من 20.2% في 2011 إلى 4.9% في 2019. ونتيجة لذلك انخفض عجز الموازنة العامة مع الدعم من خارج الموازنة من 23.6% إلى 8.8%، في حين انخفضت القوة العاملة من 5.184 مليون عامل إلى 3.058 مليون. وارتفع معدل البطالة من 14.9% إلى 42.3%، وفقد سوق العمل 3.7 مليون فرصة عمل، وارتفعت نسبة الإعاقة الاقتصادية من 4.13 شخص لكل مشغول في عام 2010 إلى 6.4 شخص في عام 2019¹¹.

الجدول 1: الخسائر الاقتصادية الإجمالية بملايين الدولارات الأمريكية (بالأسعار الجارية)

المتركم	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
530.1	86.2	81.7	65.8	51.8	59.5	66.6	58.3	50.2	10.0	الخسارة الاقتصادية الإجمالية (بمليارات الدولارات)
420.7	80.0	74.1	58.0	44.1	47.6	49.0	40.0	22.2	5.7	خسارة الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)
64.5	1.6	2.0	3.0	3.6	5.9	10.3	11.8	23.0	3.3	مخزون رأس المال المدمر (بمليارات الدولارات)
24.0	2.5	2.7	2.4	1.8	2.6	2.9	3.9	4.2	0.9	زيادة الإنفاق العسكري الحكومي (بمليارات الدولارات)
13.8	1.5	2.0	1.8	1.7	2.4	2.3	1.4	0.7	0.0	الإنفاق العسكري للجماعات المسلحة (بمليارات الدولارات)
9.9	1.0	1.2	0.9	0.9	1.5	2.7	1.6	0.0	0.0	خسارة الأرواح (احتياطات النفط والغاز) (بمليارات الدولارات)
3.1	0.5	0.3	0.3	0.4	0.5	0.7	0.5	0.0	0.0	عائدات النفط للقوى غير الدلالية
530.1	443.9	362.2	296.4	244.6	185.1	118.4	60.1	10.0		الإجمالي المتركم

المصدر: تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات في 2019

⁹ إجمالي الناتج المحلي (GDP): هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. وغالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة. ولا يعد إجمالي الناتج المحلي للفرد مقياسًا لدخل الفرد. ويكيبيديا.

¹⁰ 530 مليار دولار وتدمير 40% من البنية التحتية... خسائر سوريا في 9 سنوات، صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ النشر 2020/5/27، <https://bit.ly/2Yxfy2s>

¹¹ المصدر السابق.

2- أولويات عسكرية وأمنية:

على الرغم من تزايد المؤشرات حول انهيار اقتصادي وشيك بدأت ملامحه تظهر بوضوح في منتصف عام 2019- قبل سنة كاملة من تطبيق قانون "قيصر"- أصرّ نظام الأسد وداعموه على الاستمرار بالحل العسكري إلى أبعد حد، واستمرت العمليات العسكرية العنيفة على محافظة إدلب حتى بداية شهر شباط 2020، وتسلم نظام الأسد في أواخر شهر أيار الدفعة الثانية من الطائرات الروسية من طراز ميغ 29¹²، والتي يصل سعر الواحدة منها إلى 40 مليون دولار، وتحتاج أيضاً تكلفة تشغيلية مرتفعة¹³.

وقد تزامن ذلك مع قرار أصدرته حكومة النظام يمنع استيراد 67 مادة أساسية، تبلغ تكلفة استيرادها 2,5 مليار يورو سنوياً، تشكل نحو 80 بالمئة من مجموع المستوردات ونحو 50 بالمئة من قيمتها، وذلك في محاولة لوقف استنزاف الدولار في عمليات الاستيراد¹⁴، في وقت كان السوريون في مناطق سيطرته يعانون أشد المعاناة في تأمين متطلباتهم الحياتية.

ومن الجدير بالذكر أن نظام الأسد استثمر خلال الأعوام السابقة المساعدات الإغاثية الأممية التي قدمت للشعب السوري لخدمة سياساته العسكرية، وسيطر على الاستجابة الإنسانية الدولية البالغة 30 مليار دولار الموجهة لدعم المدنيين¹⁵؛ لأن هذه المساعدات استفادت منها مجموعة من الجمعيات المدنية التي يشرف عليها شخصيات مقربة من نظام الأسد أو شخصيات ذات نفوذ تجاري أو أممي، حيث استثمرت هذه المنظمات تلك المساعدات في عملية شراء الولاءات وتجنيد الشباب، ووزعت بطريقة غير عادلة، كما تم استغلالها في توفير غطاء لعمليات تبييض الأموال أو الأنشطة غير المشروعة¹⁶.

3- العقود الخارجية للاستثمارات طويلة الأمد

كانت كلفة التدخل الأجنبي في سوريا باهظة، وتم سحها من جيوب السوريين، وحُرموا من الاستفادة من خيارات بلادهم لعقود؛ فقد حرصت الدول التي منعت سقوط النظام على ضمان "حقوقها"، واسترجاع ما دفعته عن طريق تحصيل عقود استثمار لقطاعات حيوية ولفترات طويلة.

¹² سوريا تتسلم دفعة طائرات من طراز "ميغ-29" الروسية، وكالة سبوتنيك الروسية، تاريخ النشر 2020/5/30، <https://bit.ly/2BaJARw>

¹³ تصل قيمة حمولة الطائرة الواحدة إلى 30 ألف دولار، حيث يبلغ سعر الصاروخ الواحد جو-أرض 8 آلاف دولار تقريباً، وتصل تكلفة ساعة الطيران الواحدة بين

7000 و10000 دولار، المصدر: تكلفة الطلعات الجوية للطيران الروسي في سوريا.. كارثية، موقع سوشيال، تاريخ النشر 2019/5/4، <https://bit.ly/2UKlzli>

¹⁴ تضمنت قائمة المواد المحظور استيرادها سلعاً أساسية، ولا يوجد بدائل لها في السوق المحلية، كما أن الإنتاج المحلي من بعضها لا يغطي حاجة السوق بالكامل، مثل الأدوية وحليب الأطفال المجفف، والورق، والخبوط، والأدوات الكهربائية، وأجهزة الإنارة والبطاريات، وقطع تبديل السيارات، والإطارات، وقضبان الألمنيوم، وألواح الفورميكا، والسيراميك.. إلخ.

لتوفير الدولار.. النظام يمنع استيراد 67 مادة أساسية، موقع اقتصاد، تاريخ النشر 2020/5/20، <https://bit.ly/3fnEKzk>

¹⁵ يعود الجزء الأكبر من هذه المليارات من الأموال المحولة إلى الحكومات الغربية التي فرضت العقوبات ذاتها

How UN Humanitarian Aid Has Propped Up Assad, foreign affairs, 20/9/2018، <https://fam.ag/37Kk4il>

¹⁶ أذرع النظام السوري المالية تستحوذ على المساعدات الدولية تحت مُسئ المجتمع المدني، مجلة صور، تاريخ النشر 2019/9/26، <https://bit.ly/30FBF9j>

فعلى سبيل المثال استأجرت روسيا ميناء طرطوس الاستراتيجي لمدة 49 عاماً، وتعمل حالياً للحصول على استثمار يمكنها من إصلاح خط السكك الحديدية القديمة، ومدّ خطوط جديدة من أجل إنشاء ممرّ نقل يربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج، وهو ما سيسمح لها بالسيطرة على عمليات الشحن عبر الميناء السوري، كما حصلت روسيا على استثمارات تتعلق بإعادة إعمار البنية التحتية في المطارات وسكك الحديد والطرق البرية، بالإضافة إلى استثمارات الفوسفات ومصنع الأسمدة الكيماوية¹⁷، إلى جانب حصولها على عقود حصرية طويلة الأمد تسمح لها بالاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الخاصة، ثم استثمار ما ستكتشفه من نفط وغاز بكميات "تجارية" لاسترداد نفقات البحث والتنقيب¹⁸.

وعلى الجانب الآخر توجهت إيران للسيطرة على بعض المرافق الحساسة والمؤثرة على الاقتصاد السوري، من خلال استثمارها للمنطقة الحرة في عدة مناطق، وتحضيرها لاستقبال البضائع الإيرانية وتوزيعها في سوريا ودول الجوار، وإنشاء مركز تجاري فيها، بالإضافة إلى قيامها بإنشاء العديد من شركات الصرافة، والحصول على استثمارات في مجال الطاقة الكهربائية¹⁹.

واتجهت شركات محسوبة على الحرس الثوري الإيراني للاستثمار في مجال خطوط الأنابيب النفطية والطاقة، وإعادة استثمار محطة كهرباء بريف اللاذقية، واستثمار مناجم الفوسفات بريف تدمر شرقي حمص²⁰، إلى جانب العقود والصفقات الاقتصادية التي أبرمتها حكومة النظام مع إيران والتي تلزم الحكومة السورية بسداد جميع النفقات التي دفعتها إيران في سوريا خلال 25 عاماً، قابلة للتمديد إلى 40 عاماً، والمقدر بـ "20" مليار دولار²¹.

ويرى محللون اقتصاديون أن هذه الاتفاقيات والاستثمارات منحت كلاً من روسيا وإيران سيطرة كاملة على ثروات وموارد سوريا لنصف قرن على الأقل، في وقتٍ حرم الوجود الأمريكي في الشمال الشرقي السوريين من الاستفادة من عائدات النفط، والتي تذهب حالياً إلى قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على 70% من الإنتاج الحالي²².

¹⁷ روسيا تستثمر مئات ملايين الدولارات في البنية التحتية المدمرة في سوريا، RT بالعربية، تاريخ النشر 2019/12/17، <https://bit.ly/2NelJDC>

¹⁸ تقدر كميات الاحتياطي النفطي في سوريا التي لم يتم اكتشافها بنحو 315 مليار برميل وفقاً لدراسة أجرتها جامعة دمشق قبل عام 2011، بينما يشير مسح جيولوجي أمريكي أجري في حوض شرق المتوسط عام 2010 إلى وجود احتياطي يصل إلى 3.450 مليار متر مكعب من الغاز و1.7 مليار برميل نفط في المياه الإقليمية السورية.

الاحتلال الروسي بدأ بالتنقيب عن احتياطات الطاقة السورية، نون بوست، 2016/3/1، <https://bit.ly/2BjFoPE>

¹⁹ تعتبر المنطقة الحرة أحد الأنماط الاستثمارية المتميزة، وتتيح تأسيس وإقامة وتشغيل مشاريع فيها، والحصول على مجموعة الإعفاءات والامتيازات والضمانات، أهمها: إعفاء الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج وإعفاء واردات وصادرات المشروع من الضرائب والرسوم الجمركية، وإعفاء السلع الواردة ضمن تجارة الترانزيت محددة الوجهة من رسم المنطقة الحرة فور ورودها، وضمان عدم تأميم أو مصادرة المشروع، وعدم رفع الدعاوى العمومية على المشروع إلا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وقد كانت المناطق الحرة التسع في سوريا تخضع لإشراف "المؤسسة العامة للمناطق الحرة" والتي تقوم بإدارتها واستثمارها، إلا أن توقيع هذه العقود نقل هذه الإدارة والاستثمار لصالح جهات إيرانية، المصدر: استثمارات جديدة تثبت الوجود الإيراني في سوريا وتجنّي المكاسب، عنب بلدي، 2020/3/1، <https://bit.ly/37IOyBm>

²⁰ استثمارات الحرس الثوري الإيراني في سوريا ومبصرها عقب العقوبات الأمريكية، زمان الوصل، 2019/4/13، <https://bit.ly/2YhvAyL>

²¹ تشمل هذه النفقات فقط مبيعات النفط والائتمان الذي أعطاه النظام الإيراني لسوريا خلال فترة حكم رأس النظام بشار الأسد، المصدر السابق.

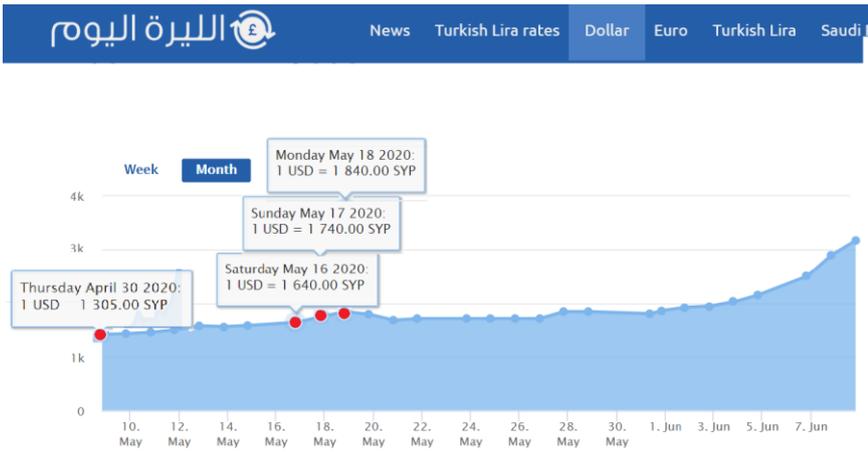
²² الحرب في سوريا: من يجني أرباح النفط السوري بعد تصريح ترامب بحصول بلاده على "ملايين الدولارات شهرياً"؟ موقع BBC بالعربي، تاريخ النشر 2019/11/21،

<https://bbc.in/2V06ORJ>

4- الخلفات الداخلية ضمن عائلة الأسد:

لم تكن الخلفات الداخلية التي ظهرت مؤخراً إلى العلن بين رامي مخلوف الذي يسيطر على 60% من اقتصاد سوريا²³ وبشار الأسد خلفات عادية أو عابرة، لاسيما أنها لم تكن لتتحول إلى الإعلام والتجيش الشعبي إلا بعد استنفاد الحلول الممكنة ووصول الخلفات إلى طريق مسدود، إلا أن تلك الخلفات تعكس وبشكل واضح أن نظام الأسد قد أفلس، وأنه يحاول تأمين العجز المالي ممن حوله، أو أنه يستفيد من الأزمة الاقتصادية أيضاً لتحجيم وإزالة بعض الشخصيات التي تنامت وتضخمت خلال السنوات السابقة وباتت تشكل عبئاً عليه.

ومما يدعم فرضية إفلاس النظام أنه بدأ يستهدف بعض الأسماء الاقتصادية الكبيرة خارج دائرة العائلة بحجة مكافحة الفساد، فعلى سبيل المثال: قامت مؤسسة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإغلاق مستودعات شركة "جود" للمشروبات الغازية في اللاذقية التي تتبع لأكبر المجموعات الاقتصادية في سوريا بحجة عدم الالتزام بالتسعيرة، وبتجميد أموال أيمن جابر المقرب من رامي مخلوف، كما داهمت دورية من وزارة التموين في حكومة النظام السوري مستودعات رجل الأعمال طريف الأخرس، عم أسماء الأخرس (زوجة الأسد) في حمص وشريكه رجل الأعمال عصام أنبوبا المقرب من مخلوف، بحجة جرد الكميات المخزنة والاطلاع على عمليات دخول وخروج البضائع، دون أن تتخذ أي إجراء ضده²⁴.



وهناك من يرى بأن الظهور الإعلامي لرامي مخلوف في 2020/4/30 ثم في 2020/5/3 قد أثر بوضوح في سعر الليرة السورية التي تراجعت خلال أسبوع واحد من 1305 - 1425 للدولار، ومع ظهور الفيديو الثالث في 2020/5/16 انحدرت مقابل الدولار إلى 1840.

²³ أشار تقرير "الغلوبال ويتنس" صدر عام 2019 إلى أن شركات رامي مخلوف تمثل 60% من اقتصاد سوريا، حيث يستثمر في قطاع الاتصالات والمصارف وشركات التأمين ووكالات السيارات والعمارة والنفط والعقارات، والإعلام وشركات الصرافة وأسواق المناطق الحرة. المصدر: هل هو صراع على ثروات سوريا؟ الخلفيات الاقتصادية لظهور رامي مخلوف، شبكة الجزيرة، تاريخ النشر 2020/5/5، <https://bit.ly/317B6FZ>

²⁴ يعتبر طريف الأخرس من أبرز رجال الأعمال في سوريا، ويملك خطوط استيراد السكر وزيت دوار الشمس، ومحطة لتكرير وتصنيع السكر الأبيض والكحول والمولاس (دبس السكر) والخميرة، كما يملك مع أبنائه معملاً لعصر وتكرير زيت الزيتون وإنتاج الزيوت النباتية الخام والمستوردة، والسمن النباتي المهدرج، في حين يعتبر عصام أنبوبا من أبرز رجال الأعمال في سوريا، وهو مؤسس وشريك في شركة "شام القابضة" العائدة لرامي مخلوف، كما كان أحد أكبر الوكلاء والموزعين لشركة "سيرتيل". أما أيمن جابر فهو صهر عائلة الأسد، وقائد ومؤسس فوج مغاوير البحر وصقور الصحراء، يمتلك ما يعرف باسم مجلس الحديد والصلب، ويُعد شريكاً مؤسساً لقناة الدنيا. المصدر: مداهمة مستودعات عم أسماء الأسد ورجل أعمال مقرب من مخلوف في حمص، موقع عنب بلدي، تاريخ النشر 2020/5/16، <https://bit.ly/3d0CSe7>

بعد رامي مخلوف النظام السوري يجمد أموال عدد من رجال الأعمال المرتبطين به، العربية الحدث، تاريخ النشر 2019/12/25، <https://bit.ly/2YCyHjP>

5- سوء الإدارة والفساد الحكومي

احتلت سوريا عام 2018 المرتبة 178 من أصل 198 في مؤشر الفساد العالمي، واحتلت المرتبة الثالثة بين الدول الأكثر فساداً بتقييم قدره 100/13 الصادر سنوياً عن منظمة الشفافية الدولية، بتراجع قدره 13 نقطة عن تقييمها عام 2012.²⁵

ويعتبر الفساد أحد المقومات التي قام عليها نظام الأسد، إلا أن هذا الفساد تزايد وخرج بشكل علني، ليعترف النظام نفسه بوجوده، ويقوم "بحملة لمكافحة الفاسدين" في محاولة لتخفيف النقمة الشعبية واستعادة بعض الأموال إلى خزائنه، فعلى سبيل المثال: أوضح القرار الصادر مؤخراً عن وزارة المالية ذو الرقم 538 قيام الوزارة بالحجز الاحتياطي على أموال 10315 شخصاً منذ بداية العام 2019 حتى نهاية أيلول منه.²⁶

وإلى جانب الفساد الحكومي كان لسوء الإدارة والقرارات العشوائية دور كبير في تدهور الاقتصاد، فعلى سبيل المثال: قام النظام السوري بطباعة عملات محلية جديدة عامي 2013 – 2017 دون وجود احتياطي نقدي، ودون توفر أي رصيد أو إنتاج إضافي مقابل هذه العملة، وهو ما أدى إلى عجز متراكم في الموازنة السنوية وارتفاع التضخم بين عامي 2011-2019 إلى نحو 826%، أي: 8.25 ضعفاً وفقاً لبيانات "المكتب المركزي للإحصاء"²⁷.

ومن أوضح الأمثلة على سوء الإدارة الحكومية ملف الدعم الحكومي لمادة الخبز، الذي كلف الحكومة مبالغ سنوية طائلة؛ فقد أقرت الحكومة السورية بحصول هدرٍ باستهلاك الخبز وتهريب مكونات إنتاجه يقدر بنحو 15 مليون رغيف يومياً، تذهب إلى حاويات القمامة بسبب رداءة نوعية الخبز؛ نظراً لعدم توفر الخميرة التي ينتجها معمل السكر إلا بنسبة 30%، وكثرة الأعطال وقدم الآلات وقلة خبرة العمال، عدا قيام بعض المسؤولين ومديري الأفران بتهريب الطحين المدعوم وبيعه للمنشآت التي تنتج موادّ غذائية ولا تحصل عليه بالسعر المدعوم.²⁸

²⁵ يقيّم المؤشر كل دولة بمقياس بين 0-100 معتمداً على قياس مستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وقياس النزاهة السياسية من خلال دراسة العلاقة بين السياسة والمال والفساد، بالإضافة إلى تتبع الأنشطة الاقتصادية المشبوهة وعمليات غسل الأموال، المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير عام 2019، <https://bit.ly/37GZtM5>

²⁶ بلغت قيمة الأموال التي تمت المطالبة بها عبر هذه القرارات 1.8 مليار ليرة، بينما أكد رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية أن قيمة المبالغ التي اختلست عام 2019 من المال العام تجاوزت 5.8 مليار ليرة، تم استرداد 1.5 مليار ليرة، حيث كان وزير التربية السابق هزوان الوز ومساعدته على قائمة المختلسين، كما شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2019 حملات محاسبية أقرب إلى التشهير الإعلامي بحق سبعة من كبار رجالات الاقتصاد السوري.

ماذا وراء "مكافحة الفساد" في سوريا؟ عنب بلدي، تاريخ النشر 2020/1/5، <https://bit.ly/3fEjZzB>

²⁷ بلغ العجز في موازنة سوريا كما أعلنها مجلس الوزراء السوري لعام 2018 لقيمة 799 مليار ليرة، حيث تقدر قيمة العجز المتراكم بنحو ثلاثة تريليونات و973 مليار ليرة،

المصدر: ورقة الـ 5000 ليرة اعتراف بالتضخم، عنب بلدي، 2018/5/13، <https://bit.ly/311SonF>

²⁸ المصدر: أزمة مستعصبة.. خبز السوريون فساداً وتجويعاً على البطاقة الذكية، مجلة صور، 2020/5/18، <https://bit.ly/2YOBIR3>

وقد حاولت الحكومة "الحد من هذا الهدر" عبر بيع الخبز على البطاقة الذكيّة؛ إلا أن هذا القرار زاد على الحكومة الأعباء المالية نتيجة احتياجها لتأمين الأجهزة المطلوبة، كما لاقى القرار معارضة شعبية، نظراً لأن الكمية المخصصة للفرد في اليوم الواحد غير كافية، وذلك بسبب ارتفاع استهلاك الفرد للخبز بسبب الفقر²⁹.

6- تراجع الدعم الإيراني

قدمت إيران لنظام الأسد إلى جانب الدعم العسكري دعماً اقتصادياً غير مسبوق ساهم في تأخير الانهيار الاقتصادي رغم ظروف الحرب؛ فقد أسست إيران "خط الائتمان" مع سوريا بحجم يتراوح بين 2-3 مليارات دولار في السنة، ويمكن أن يصل إلى 6 مليارات دولار في السنة، ويشمل هذا الخط تزويد سوريا بالمشتقات النفطية والمواد الغذائية والطبية³⁰، وهو ما سمح لإيران بالحصول على استثمارات كبيرة خاصة في قطاع الكهرباء والبنى التحتية والقطاع الصحي والتعليمي³¹.

هذا وقد أوقفت إيران الخط الائتماني مع سوريا في 15 تشرين الأول 2018، على إثر إقرار الولايات المتحدة عقوبات أميركية، وإدراج إيران ضمن القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال، وهو ما تسبب بأزمة اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض الصادرات النفطية أدت إلى اندلاع موجة من الاحتجاجات الشعبية³².

7- الاضطرابات السياسية والاقتصادية في لبنان

يعتبر القطاع المصرفي اللبناني بمثابة بوابة سوريا الاقتصادية إلى العالم الخارجي، خاصة في أوقات العقوبات الاقتصادية، ومع اندلاع الثورة السورية عاد الدور اللبناني المصرفي للظهور؛ فقد نقل العديد من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين مدخراتهم وأموالهم إلى البنوك اللبنانية، فيما نشطت المصارف اللبنانية بإصدار الاعتمادات المستندية وغيرها من تسهيلات السداد التي يحتاجها التجار السوريون لاستيراد السلع إلى السوق المحلية³³.

إلا أن هذه المصارف اللبنانية بدأت تقييد بيع الدولار في آب 2019، ومنعت المودعين من سحب مدخراتهم بتلك العملة، وذلك نتيجة اضطرابات سياسية واقتصادية واحتجاجات شعبية في لبنان، وهو ما تسبب في ارتفاع سعر الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية، وانعكس بدوره على الليرة السورية، ومع الشحّ في توفر الدولار لم يعد أيضاً بمقدور القطاع المصرفي اللبناني تنفيذ طلبات المستوردين السوريين المالية، فقام بحجب بعض الودائع الخاصة برجال أعمال سوريين في المصارف اللبنانية، ولم تعد الشركات التي أسسها هؤلاء المستوردون السوريون قادرة على استيراد البضائع، مما دفعهم إلى تجميد

²⁹ اعتبر أحد الخبراء الاقتصاديين في نظام الأسد أن فكرة بيع الخبز عبر البطاقة الذكية فكرة جيدة، وعلمياً صحيحة، لكنّ تكلفتها المادية من أجل إيجاد بنية تحتية ملائمة في الوقت الحالي "غير مجدّية اقتصادياً، المصدر السابق.

³⁰ حجم الإنفاق الإيراني في سوريا، والمكاسب التي حققتها طهران، موقع الدراسات الإيرانية، 2020/2/16، <https://bit.ly/2YL243o>

³¹ المصدر السابق.

³² صاعدت تداعيات أزمة كورونا من حدة الأزمة الاقتصادية الداخلية الإيرانية، حيث انخفضت القوة الشرائية إلى 90%، وانكمش معدل النمو الاقتصادي في إيران في الأشهر التسعة الأخيرة إلى 7.6-%، في حين وصلت نسبة التضخم إلى 37% بحسب مركز الإحصاء الإيراني، المصدر بجانب العقوبات.. الضغوط الاقتصادية تشتد

على إيران بسبب كورونا، الجزيرة نت، 2020/3/4، <https://bit.ly/37EBJbe>

³³ مصائب سوريا الاقتصادية المتزايدة: الأزمة اللبنانية وقانون قيصر، ثم فيروس كورونا، مبادرة الإصلاح العربي، تاريخ النشر 2020/3/26،

<https://bit.ly/3fwwNbk>

أنشطتهم في انتظار استقرار السوق المصري اللبناني وتقييم الخسائر التي لحقت بهم، وهو ما انعكس بوضوح على توفر بعض السلع الأساسية³⁴.

ومع انحسار موجة كورونا في لبنان عادت الاحتجاجات الشعبية للظهور مجدداً بعد أن عاودت الليرة اللبنانية الانهيار، ووصلت إلى مستويات قياسية في وقت تزامن مع انهيار الليرة السورية، نتيجة القيود التي وضعها صندوق النقد الدولي كشرط لتقديمه مساعدات جديدة لدعم الاقتصاد اللبناني القائم أساساً على المساعدات، وتراجع الدعم الإيراني لحزب الله إلى مستويات دنيا.

8 تداعيات بعض الأزمات المستجدة:

طرأت في الفترة الأخيرة العديد من الأزمات التي لم تتضح أبعادها الاقتصادية الكاملة بعد، ومنها موعد تطبيق قانون "قيصر" وأزمة "كورونا" التي تسببت بخسائر تقديرية للاقتصاد السوري وصلت إلى ألف مليار ليرة سورية شهرياً، خاصة وأنها أثرت في قطاع الصناعة والتجارة والنقل، إلى جانب تضرر قطاع السياحة بسبب توقف الزائرين وخاصة من إيران والعراق إلى الأماكن "المقدسة"، والتي كانت تشكل مصدر دخل للقطاع الأجنبي³⁵.

ثانياً: سياسة نظام الأسد في التعامل مع الأزمات الاقتصادية:

خلال السنوات التسع الماضية اعتمد نظام الأسد على سياسة عامة لمواجهة الوضع الاقتصادي المتريدي في محاولة لاستيعابه ومنعه من الانهيار، حيث يمكن تلخيص ملامح هذه السياسة بما يأتي:

1- الانهيار ثم التدخل:

استطاع نظام الأسد تحسين سعر صرف الليرة السورية بعد الانهيار الثالث في أيار 2020 بسبب ما أسماه "سياسة تدخل المصرف المركزي في سوق القطع"، وقيامه بجولة مداهمات على محال الصرافة وشركات الحوالات، لضبط "المتلاعبين والمضاربين" بالليرة السورية، وهو ما أدى إلى تحسين وضعها بشكل فوري ومؤقت، دون أي إيضاحات حول آلية هذا التدخل، حيث اعتبر البعض أن هذا التحسن كان نتيجة حملة مكافحة الفساد، بينما رأى آخرون أن ذلك يعود إلى أن

³⁴ من أبرز السلع التي تضررت كان القمح في المقدمة، فقد أصدرت الحكومة السورية ثلاث مناقصات لاستيراد نحو 600 ألف طن من القمح، لكن لم يتقدم إليها أحد لأن المستوردين الأساسيين للقمح – وهم من رجال الأعمال المقربين من النظام – قد جمدت معظم حساباتهم المصرفية في لبنان. المصدر السابق رقم (33)

³⁵ أفادت دراسة صادرة عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد) المقرب من النظام أن الاقتصاد السوري يتجه إلى حالة الانكماش الحاد بسبب توقف عجلة الإنتاج، معتبرة أن الإجراءات التي اتخذتها حكومة النظام لمنع الفيروس أسهمت في توقف عمل معظم الشرائح والمكونات الاجتماعية، وانخفاض إيرادات الدولة الطبيعية الآتية عن طريق الضرائب والرسوم وفوائض مؤسسات القطاع العام الاقتصادي، وإيرادات تأجير واستثمار أملاك الدولة، وهو ما قد يترتب عليه نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مريكة، وقد تنفتح على احتمالات لا يمكن ضبط مفاعيلها، المصدر: فتح الاقتصاد السوري.. الفقر والإفلاس "أخطر من كورونا"،

النظام قام مؤخراً بإلغاء تراخيص شركات الحماية والترفيق، التي كانت تتقاضى مبالغ كبيرة لحماية البضائع من السرقة والنهب.³⁶

ومن الجدير بالذكر أنه في حالات الانهيار الثلاث 2013، 2016، 2020 سمح نظام الأسد لليرة بالنزول لمنحدرات متضاعفة، ثم ادعى قيامه بتدخلات عبر البنك المركزية لتحسين قيمة الليرة الشيء اليسير، بشكل يوهم الناس بأنه لا يزال يملك القدرة على السيطرة، إلا أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون أن سياسة النظام بالتدخل بعد الانهيار وضع الأموال في السوق يمكن أن تساعد في تدارك الوضع لفترة بسيطة؛ إلا أنها لا يمكن أن تقف في وجه الانهيار.

2- الإنكار وإحكام القبضة الأمنية:

استغل نظام الأسد كافة الأزمات الاقتصادية لزيادة التحشيد الداخلي حول الرواية التي يتبناها منذ عام 2011، والتي يظهر فيها بمظهر الضحية والمستهدف لمؤامرات خارجية تريد النيل من استقرار البلاد، ولعل أبرز ظهور لهذه السياسة تجلى في تصريح حاكم مصرف سوريا المركزي، الذي اعتبر فيه أن سعر صرف الدولار في السوق المحلية هو "سعر وهمي" نتيجة لحملة تتعرض لها البلاد تهدف إلى النيل من الاقتصاد والعملية الوطنية.³⁷

وقد استغل نظام الأسد الانهيار الأخير لتعميق قبضته الأمنية؛ فقد أصدر بشار الأسد المرسوم رقم 4، والذي يقضي بعقوبة الاعتقال المؤقت وغرامة تتراوح بين 1-5 ملايين ليرة سورية بحق من أذاع أو نشر أو أعاد نشر وقائع أي معلومات عن أسعار الصرف، أو حاول زعزعة الثقة في متانة نقد الدولة وسنداتها³⁸، كما أصدر مرسوماً تشريعياً يشدد العقوبة على المتعاملين بغير الليرة السورية كوسيلة للدفع والتداول المالي في سوريا³⁹.

كما كثفت دوريات الأمن الجنائي نشاطها في مختلف العديد من المدن السورية، واعتقلت عددًا كبيرًا من المواطنين، وأغلقت عدة فعاليات تجارية وغير تجارية بتهمة التعامل بغير الليرة السورية؛ ما أثار موجة استنكار وقلق كبير بين المواطنين، ودفعهم إلى الامتناع عن التحدث أو التلطف باسم الدولار أو الانتقاد أو الاعتراض على أي قرارات حكومية.

3- المبادرات والحلول الوهمية:

في ظل غياب السياسات الحكومية الاقتصادية عملت الحكومة السورية على مواجهة الأزمات الاقتصادية بالحلول الإسعافية أو الوهمية، وذلك من خلال إطلاق حملات لدعم الليرة السورية، كحملة "ليرتنا عزنا"⁴⁰ في محاولة لامتصاص

³⁶ قام وزير التجارة الداخلية الجديد طلال البرازي بإلغاء ترخيص أهم شركتي حماية أمنية في ريف دمشق، وهما "شركة ألفا للحراسة والحماية والأنظمة الأمنية المحدودة المسؤولة"، وشركة "فالكون للمنظومات والخدمات المالية المحدودة المسؤولة".

المصدر: المركزي يتحدث عن حملة لم يرها أحد، موقع الاقتصاد، تاريخ النشر 2020/5/24، <https://bit.ly/30MECFt>

³⁷ مركزي النظام: ارتفاع الدولار وهمي، موقع بلدي نيوز، تاريخ النشر 2019/7/27، <https://bit.ly/3hv4TOB>

³⁸ الأسد يصدر مرسوماً بتشديد عقوبة إذاعة أو نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية لإحداث تدني أو عدم استقرار في أوراق النقد الوطنية، وكالة سانا، 2020/1/18، <https://www.sana.sy/?p=1090740>

³⁹ الأسد يصدر مرسوماً بمنع التعامل بغير الليرة السورية في ظل الانهيار الحاد للعملة، بوابة سوريا، تاريخ النشر 2020/1/18، <https://bit.ly/314HuOt>

⁴⁰ انطلقت منتصف 2019 حملة "ليرتنا عزنا" على مدى يومين، وهدفت إلى بيع بعض البضائع بسعر ليرة سورية واحدة، والتي أوقف التعامل بها منذ عام 2013، -، حيث لاقت الحملة الكثير من الانتقاد؛ نظراً لقيام العديد من المحلات التي أعلنت مشاركتها في الحملة بالامتناع عن البيع بحجة انتهاء الكميات، وظهور جهات بدأت

الغضب الشعبي أو إجبار التجار⁴¹ وشركات الصيرفة على المشاركة في حملة لدعم الليرة⁴²، في محاولة للإيحاء بأن هذه الانهيارات ليست نتيجة أسباب تراكمية، وإنما نتيجة مؤامرة وتلاعب.

ثالثاً: قانون "قيصر" وآثاره المرتقبة:

دخل قانون "قيصر" حيز التنفيذ في 17 من حزيران 2020، إلا أنه أثار الكثير من الجدل المسبق حول آثاره المحتملة التي ستلقي بظلالها في المقام الأول على السوريين الذين يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية مزرية، وحول قدرته على تحقيق الضغوط المطلوبة على نظام الأسد ودفعه إلى تقديم تنازلات، كما سنستعرضها في الفقرات القادمة.

إذ يشير أحد الخبراء في مجال الاقتصاد إلى أن قانون "قيصر" صُمم ليتوافق مع اقتصادات الدول الشمولية بمستوياتها المختلفة، حيث يستهدف ثلاثة مستويات: الأول مصادرة أموال وثروات جهات وأفراد موجودة في الخارج، والنوع الثاني هو ما يستهدف أنشطة اقتصادية حقيقية داخل البلد في علاقتها مع الخارج، والنوع الثالث هو ما يستهدف شلّ النظام المالي والنقدي، من خلال تجريم البنك المركزي بتهمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن ثمّ معاقبته بحرمانه من خدمات المدفوعات الدولية التي تتم من خلال الولايات المتحدة أو ضمن ولايتها القانونية، وهو ما سيترتب عليه إغلاق ومصادرة كل الحسابات التي يشتهب في أنها تخدم هذا البنك في المدفوعات الدولية، وبالتالي ستتردد الشركات والمؤسسات المالية والدول عشرات المرات قبل التورط في أي علاقة اقتصادية مع الحكومة السورية⁴³.

ويرى خبير آخر أن القانون أفرد العديد من الفقرات التي تهدف إلى تخفيف آثار العقوبات على المدنيين، وذلك من خلال حماية أملاك المهجّرين قسرياً عبر منع الأجانب من الدخول في أي عقود لإعمار لصالح حكومة النظام أو روسيا وإيران، كما نص القانون على ضرورة محاسبة المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان، إلى جانب تأكيده على ضرورة دعم برامج المساعدة للمدنيين السوريين، ودعم المؤسسات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة العاملة في مجال خدمات الغذاء والدواء، وتوثيق الانتهاكات وجمع الأدلة⁴⁴.

بيع الليرة السورية المعدنية مقابل مبالغ كبيرة، المصدر: ليرتنا عزنا" تثير سخيرة الأهالي في حمص.. والتجار يتهربون، موقع حرية نت. تاريخ النشر 2020/1/21، <http://bit.ly/37bLKvb>

⁴¹ أجبرت الحكومة السورية رجال الأعمال السوريين على إنشاء صندوق مبادرة دعم الليرة السورية بقيمة مليار دولار، يشرف عليه مصرف سوريا المركزي.

مصرف سوريا المركزي يجمع مليار دولار من رجال الأعمال لدعم الليرة، موقع عنب بلدي، تاريخ النشر 2019/10/15، <https://bit.ly/2BmH2jF>

⁴² صراف لـ "اقتصاد": شركات تحويل الأموال في الخارج والداخل، موقع اقتصاد، تاريخ النشر 2019/12/8، <https://bit.ly/2MVRv8a>

⁴³ اعتبر د. مسلم عبد طلاس، الأكاديمي في كلية الاقتصاد جامعة ماردن، أن اقتصادات الدول الشمولية تقع في مستويين: الأول مستوى عامة الناس وهو الاقتصاد العلي المكشوف للعقوبات، والثاني اقتصاد النخبة الحاكمة الضيقة الذي يعتمد على النشاط المافوي والتجاوز على القانون والأنشطة السرية، وهو بطبيعته محصن بقانون ضد القوانين المحلية والدولية، المصدر: تأثيرات متوقعة لقانون سيزر في المنظور الاقتصادي، زمان الوصل، تاريخ النشر 2020/6/10، <https://bit.ly/2YA2MAh>

⁴⁴ قانون قيصر وأثره على المشهد السياسي والاقتصادي في سورية والمنطقة، مركز جسر، تاريخ النشر 2020/6/17، <https://bit.ly/2YYGeJR>

ومن جهة أخرى تخوّف الكثير من السوريين -حتى من المعارضين لنظام الأسد - من أن هذه العقوبات ستزيد من محنة الشعب وفقر السوري، الذي "كان قادراً على تدير شؤون حياته بطريقة ما"، كما أن نظام الأسد سيتمكن كالعادة من التهرب من آثار العقوبات وتبعياتها بمساعدة الدول الداعمة له، وهو أمرٌ لن يحقق الهدف الأساسي من تلك العقوبات، ولن يجبر نظام الأسد على تقديم تنازلات، لاسيما وأن سوريا خضعت للعديد من العقوبات منذ عقود⁴⁵، مستدلين على ذلك بما جرى في دول أخرى تعرضت لعقوبات أمريكية ودولية لعقود عدة.

كما رأى آخرون أن هذا القانون سيبقى بما يمتلك من صفة الديمومة كالعصا المرفوعة للابتزاز واستمرار التنازلات، والتي ستكون موجّهة أيضاً لأي سلطة جديدة في سورية لتجبرها على القبول بالمطالب الاسرائيلية - الأمريكية، مثل التنازل عن الجولان المحتل، والقبول بصفقة القرن، وضم القدس والضفة الغربية، والاعتراف بيهودية "دولة إسرائيل" والتطبيع الكامل وملحقاته⁴⁶.

ويمكن إجمال حجج المؤيدين للقانون والمعارضين له في الجدول التالي:

المعارضين للقانون	المؤيدين للقانون
1. جاء هذا القانون ليجهز على الاقتصاد السوري المتهالك، حيث انعكست التخوفات منه على الاقتصاد قبل تطبيقه بهذا الانهيار المتسارع للعملة السورية وما رافقه من تضخم، وبالتالي يمكن توقع أن تكون التداعيات أكبر بعد تطبيقه.	1. سبب انهيار الليرة السورية ومعاناة الناس لم يكن قانون "قيصر"، وإنما هو نتيجة العديد من الأسباب والتراكمات والتداعيات التي ضربت الاقتصاد؛ فالقانون لم يدخل حيز التطبيق بعد، كما أن رفع هذا القانون لن يحسن من أوضاعهم السيئة أساساً.
2. يمكن لنظام الأسد الذي اعتاد على العقوبات الاقتصادية أن يستثمر في القانون ويلتف عليه، ويحول آثاره إلى معاناة مضاعفة على الشعب في محاولة للضغط من أجل إيقافه، لكن رجالات النظام لن تتأثر به إلا بنسبة قليلة.	2. قانون "قيصر" لم يستهدف السوريين عموماً، بل استهدف بشكل خاص منظومة النظام ومؤسساته، فهو لا يضع قيوداً على المواد الغذائية والأدوية التي تصل إلى البلاد منذ تسع سنوات، وبمعونة من الأمم المتحدة.
3. لن يقدم هذا النظام أي تنازلات في سبيل شعبه ولتخفيف المعاناة عنهم، فهو لم يهتم بوفاة الناس جوعاً أو نتيجة نقص الأدوية أو تحت البراميل سابقاً، ولن يهتم بهم الآن.	3. يمكن أن ترتفع العقوبات الاقتصادية في حال استجاب النظام وانخرط في العملية السياسية، أو أقدم على بعض الخطوات التي تشير إلى تغير في سياساته، وخاصة في ملف المعتقلين ⁴⁷ .

⁴⁵ بدأت العقوبات عام 1979 بعد تصنيفها من قبل الولايات المتحدة كدولة راعية للإرهاب، ثم تلته عقوبات 2004 بعد الغزو الأمريكي للعراق ودخول قانون "محاسبة سوريا وإعادة السيادة اللبنانية" حيز التنفيذ، من ثم فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية عقوبات أوسع بعد عام 2011.

«قانون قيصر» يضرب «صميم النظام» وستة شروط لرفع القيود، الشرق الأوسط، تاريخ النشر 2020/5/31، <https://bit.ly/2VlKS3r>

⁴⁶ صفحة الدكتور عارف دليلة على الفيس بوك <https://bit.ly/2B0UVDZ>

⁴⁷ من هذه الخطوات الاستجابة لوقف القصف ضد المدنيين السوريين وفك الحصار عن المناطق المحاصرة من قبله، وإطلاق سراح المعتقلين السوريين والسماح لمؤسسات حقوق الإنسان بالوصول الكامل للسجون، وإيقاف القصف على المدارس والمنشآت التعليمية والأسواق، والوفاء بمعاودة مكافحة السلاح الكيميائي، والسماح للمدنيين بعودة أمنة وطوعية كريمة، إضافة لتبني آليات لمساءلة مرتكبي الجرائم، والتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

<p>القانون لا يهدف إلى تحقيق مصالح الشعب السوري، وإنما المصالح الأمريكية، وقد خضعت سوريا سابقاً للكثير من العقوبات ولم تفلح في تحقيق شيء للشعب السوري.</p>	<p>4. يهدف قانون "قيصر" إلى منع عملية تعويم النظام وإيقاف التطبيع العربي معه، وإلى ملاحقة عمليات تبييض الأموال وتهريبها، كما يشدد على وقف عمليات إعادة الإعمار والعقود المرتبطة بها، لمنعه من مصادرة الأملاك وإعادة رسم التركيبة السكانية عبر انتزاع ممتلكات الفقراء والمهجرين⁴⁸.</p>
<p>استطاعت الكثير من الأنظمة تجاوز آثار العقوبات الاقتصادية والإفلات من العقاب؛ فالعقوبات الاقتصادية على العراق جوعت الشعب، ولم تسقط النظام.</p>	<p>5. لن يتمكن النظام من المناورة؛ إذ يمكن للدول أن تناور على العقوبات وتفسدها إذا كان اقتصادها قبل العقوبات متماسكاً ويملك احتياطات كافية من العملات الأجنبية أو ثروة نفطية يمكن بيعها تهرباً، وهو خلاف حال نظام الأسد.</p>
<p>كل تجارب الحصار والعقوبات في العالم خلال حوالي قرن لم تسقط نظاماً واحداً ولو استمرت عشرات السنين، وإنما تسببت فقط بإفقار عامة الشعب والتضييق على المواطنين في كل شؤونهم الحياتية بإعطاء الحجج لحكامهم للتشديد عليهم⁴⁹.</p>	<p>6. رغم استعادة نظام الأسد سيطرته على معظم مناطق سوريا منذ منتصف 2018 إلا أنه لم يهتم بتحسين الأوضاع المعيشية أو تخفيف المعاناة، بل كان كل همه تثبيت أركان حكمه وإرضاء داعميه عبر التنازل عن ثروات البلاد بعقود طويلة الأمد؛ فالنظام كان سبب إفقار الشعب قبل "قيصر" وبعده.</p>

وبالنظر فيما سبق وفي ضلع الاقتصاد السوري المتهاك أساساً وطرق إدارته (كما تبين في القسم الأول والثاني من هذا التقرير)؛ يبدو من الصعب الجزم بالتداعيات المتوقعة جراء تطبيق قانون "قيصر" بشكل محدد، إلا أنه يمكن توقع ملامح بعض تلك التداعيات؛ إذ يُتوقع أن تتفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية سواء نتيجة تداعيات قانون "قيصر" أو نتيجة سياسات النظام التي سوف تستثمر معاناة المواطنين لتحصيل مكاسب إضافية وللضغط باتجاه رفع العقوبات، ويتوقع أن تشهد البلاد ارتفاعاً في نسبة الفقر وتزايداً في أعداد العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في مناطق سيطرة النظام وسيطرة المعارضة معاً.

كما يتوقع أن تتكرر الأزمات في مناطق سيطرة النظام وتزايد وتيرة اختفاء بعض المواد الأساسية من السوق، كالأدوية، وحليب الأطفال، والوقود، وبعض السلع الغذائية الأساسية بحجة العقوبات، مع ارتفاع في نسبة البطالة، وتزايد لأعداد المتسولين وأطفال الشوارع، وعمليات السرقة والنهب والخطف، وهو ما سيزيد الإقبال على انخراط الشباب في الأنشطة المأجورة غير المشروعة، كالتجنيد في بعض الميليشيات المحلية أو العصابات، أو القتال بالوكالة خارج الحدود.

⁴⁸ قيصر "... الاقتصاد الأميركي من الأسد وروسيا وإيران و" حزب الله"، موقع درج، تاريخ النشر 2020/6/2، <https://bit.ly/2AxdWhv>

⁴⁹ في تجربة العراق فرضت الولايات المتحدة على نظام صدام حسين عقوبات أمريكية اقتصادية شديدة، فلم يتأثر النظام؛ وإنما كانت المعاناة من نصيب الشعب، والذي تحمل كل الظروف السيئة، ولكنه لم يخرج على حاكمه، حتى إن تلك العقوبات استمرت بعد ذهاب الحاكم واستفادت منه أميركا لنهب ثروات البلاد. كما أن صدور قرار من مجلس الأمن عقب احتلال صدام للكوييت يقضي بإشياء صندوق "النفط مقابل الغذاء" لم يصب في مصلحة الشعب العراقي، رغم أن ثمن صادرات النفط العراقي ذهبت لشراء الحاجات الأساسية الضرورية وتوزعها على شكل سلال غذائية لكل الأسر العراقية مجاناً، لمواجهة المجاعة بسبب الارتفاع الفاحش في الأسعار وانهباء القوة الشرائية للرواتب والأجور ومداخيل ذوي الدخل المحدود، مع انهيار سعر صرف الدينار العراقي وانحطاط قيمة الراتب الشهري إلى بضعة دولارات، وعند سقوط النظام العراقي كان ما يزال في هذا الصندوق فائض مقداره ١٨ مليار دولار، (ولاحقاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ سرقها المحتلون وزبانيتهم!

المصدر: صفحة الدكتور عارف دليلة على الفيس بوك <https://bit.ly/2B0UVDZ>

وعلى صعيد العمل الإنساني، وعلى الرغم من استثناء العقوبات للمنظمات الإنسانية العاملة في سوريا؛ إلا أن العديد من هذه المنظمات تتخوف من تداعيات العقوبات التي يمكن أن تعرقل عملها وتزيد من صعوبتها، حيث يتوقع أن تزيد القيود المالية التي تفرضها البنوك على الحركة المالية المطلوبة لتنفيذ المشاريع الإغاثية والإنسانية، ما سيؤدي إلى عرقلة وتأخير كبير في وصول التبرعات والمساعدات المالية المقدمة من الجهات المانحة، بحجة التأكد من عدم شمولها للعقوبات، وهو أمر كان قطاع العمل الإنساني يعاني منه بشدة قبل قانون "قيصر"، وتسبب في الكثير من المشاكل التي أثرت في بنية العمل الإنساني في سوريا⁵⁰.

كما يتوقع أن تتزايد الصعوبات في تنفيذ عمليات الاستجابة الإنسانية، وذلك نتيجة رفض متوقع للبنوك أو شركات التصدير والنقل والتأمين لمزاولة أي عمليات أو أنشطة تجارية بما فيها أنشطة المنظمات المحلية، خاصة مع وجود رفض سابق وتفضيل بعدم التعامل مع أي جهة أو شخص له صلة بسوريا، كما يمكن لهذه العقوبات أن تسبب في إغلاق بعض الحسابات البنكية خارج سوريا بذرائع شتى، وهو ما تكرر عدة مرات مع العديد من المنظمات قبل تطبيق قانون "قيصر"، أو حتى إلغاء تراخيص بعض المنظمات، ووضع المزيد من القيود على عمل المنظمات الأخرى، كما أنه سيعيق عملية جمع التبرعات عبر منصات التمويل الجماعي، وسيدفع المتبرعين الأفراد للإحجام عن تقديم التبرعات الصغيرة والمتوسطة خوفاً من المساءلة⁵¹.

وكذلك يتوقع أن تزداد مصاريف التحويل المالي من دول الجوار إلى سوريا؛ فالعديد من المنظمات ستضطر إلى دفع أجور تحويل مرتفعة لشركات الصرافة التي تتولى عادة هذا المهمة كونها الجهة الوحيدة القادرة على تحويل النقد إلى داخل سوريا، سواء في مناطق سيطرة النظام أو مناطق المعارضة، فسترتفع نسبة التحويل للتجاوب مع المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية، والتي ستأثر أيضاً بحجم السيولة النقدية الموجودة في الداخل أيضاً، خاصة من العملة الأجنبية.

ومن جهة أخرى يتوقع أن تستثمر الحكومة السورية موضوع المساعدات الإنسانية، التي تصرّ أن تمر عبر منظمات ومؤسسات تقع تحت سيطرتها كالهلال الأحمر السوري والأمانة السورية للتنمية كمخرج للتحايل على العقوبات، حيث يتوقع أن تقوم روسيا باستخدام الفيتو والعمل على إيقاف أي قرار أممي ينص على استئناف تقديم المساعدات عبر الحدود من تركيا، وهو ما سيجبر الأمم المتحدة على إدخال مساعداتها إلى مناطق إدلب ودرع الفرات وغصن الزيتون عبر الأراضي السورية، وهو ما سيمكن السلطات السورية من نهب ومصادرة الكثير من البضائع والأجهزة الطبية والأدوية، على غرار ما كانت تفعله في المساعدات الموجهة للمناطق المحاصرة سابقاً⁵².

⁵⁰ تشير العديد من المنظمات السورية إلى أن الثلث من إجمالي عملياتها المالية واجه تأخيراً أو قُوبل بالرفض في السنوات الأخيرة قبل قانون قيصر، حيث كانت عمليات الرفض تبرر بقلة أو عدم قبول المبررات التي أرسلتها المنظمات، أو أن التأجيلات تبرر من قبل البنوك بالحاجة إلى تحليل ودراسة للمبررات بشكل تفصيلي.

المصدر: العقوبات المقنعة: المبالغة في الامتثال للعقوبات الدولية وأثرها على عمل المنظمات الإنسانية العاملة في الشأن السوري، IMPACT- Civil Society،

Research and Development، تاريخ النشر 2020/6/25، <https://bit.ly/3eBCDIh>

⁵¹ المصدر السابق.

⁵² المصدر السابق.

الخاتمة:

يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن هناك 7 مؤشرات تدل على انهيار وشيك في أي اقتصاد⁵³، منها: تراجع إجمالي الإنتاج المحلي، وزيادة التضخم الذي يشمل زيادة أسعار السلع وتراجع القوة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة، وعجز الميزانية الحكومية، وارتفاع الدين القومي، بالإضافة إلى تراجع التصنيف الائتماني، وانهيار مؤشرات البورصة والعملية المحلية؛ وهي مؤشرات واضحة تنطبق على حالة الاقتصاد السوري (بيد نظام الأسد كما مر معنا في القسم الأول من هذا التقرير)، ولن يغيّر قانون "قيصر" منها شيئاً؛ سوى أنه "قد يسرّع" من وتيرة هذا الانهيار.

ويتوافق الكثير من السوريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية على دفع المدنيين -وخاصة في مناطق سيطرة الأسد- الثمن الأكبر، وأن معاناتهم الحياتية ستتفاقم مع دخول العقوبات الأمريكية حيز التنفيذ، كما ستزيد الظواهر الاجتماعية السلبية في المجتمع، كتزايد أعداد المتسولين والمدمنين وأطفال الشوارع، وعمليات السرقة والخطف واستغلال النساء والأطفال، إلا أن هذه المعاناة وتلك الظواهر لن تكون نتيجة لهذه العقوبات؛ وإنما هي نتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية الفاشلة التي مارسها النظام سابقاً.

وفي الجانب الآخر يتوقع أن يمنع هذا القانون نظام الأسد من استعادة عافيته، وسيجعل تكلفة أية عملية عسكرية داخل سوريا أكبر، كما أنه سيوقف بعض الجهود الساعية لإعادة تعويمه والتطبيع معه؛ إذ من المفترض أن تتردد أي جهة أو شركة أو دولة في إقدامها على تقديم الدعم المالي أو السياسي أو العسكري، أو الدخول في صفقات تجارية معه.

كما أن تلك العقوبات يمكن أن توقف عقود إعادة الإعمار التي يحاول نظام الأسد تقديمها لداعميه، ويمكن أن تحجّم عمليات الاستيلاء على الممتلكات، وخاصة في المناطق التي تعرضت لعمليات تهجير قسري، ولربما تحبط -إلى حد ما- الجهود الروسية التي تسعى إلى صياغة ملامح الحل السياسي وفق رؤيتها الخاصة.

لا يتوقع السوريون أن يقدم نظام الأسد الذي يعتبر نفسه "منتصراً" أية تنازلات سياسية على المدى المنظور في سياق العقوبات الأمريكية وقانون "قيصر"؛ ما لم تتوافق روسيا وأمريكا على ملامح الحل السياسي الذي يحفظ مصالحهما في المنطقة، وإلى أن تحين هذه اللحظة ستستمر معاناة السوريين داخل البلاد جراء أزمات مالية حادة لن تفلح الإجراءات الإنسانية الطارئة في احتوائها أو التخفيف منها، وسيبقى على المعارضة السياسية حتى ذلك الوقت مسؤولية الاستفادة من الظروف الحالية والعمل على إعادة ترتيب أوقاها، والوصول إلى خطاب متوازن يحمل الأسد وداعميه مسؤولية المعاناة المتزايدة التي يعيشها السوريون في الداخل، والتضييق على المتورطين والداعمين وملاحقتهم، وإقناع المجتمع الدولي بضرورة دعم عملية انتقال سياسي حقيقي في سوريا يتوافق مع حجم التضحيات التي قُدمت حتى الآن.

⁵³ ما هي العلامات السبعة لانهيار الاقتصاد؟ قناة Arabic CNN، تاريخ النشر 2019/2/4، <https://bit.ly/2NjdWEi>